# بيان المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مايكل لينك، يقول فيه إن إعلان الحكومة الإسرائيلية الأخير بشأن موافقتها على بناء نحو ٥٠٠٠ منزل استيطاني جديد في الأرض الفلسطينية المحتلة، هو انتهاك جسيم للقانون الدولي*

٢٠٢٠/١٠/٣٠

قال خبير مستقل في مجال حقوق الإنسان إن إعلان الحكومة الإسرائيلية الأخير بشأن موافقتها على بناء نحو ٥٠٠٠ منزل استيطاني جديد في الأرض الفلسطينية المحتلة، هو انتهاك جسيم للقانون الدولي.

وذكر مايكل لينك مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أن على المجتمع الدولي أن يرد على هذا الانتهاك الجسيم بأكثر من مجرد الانتقادات.

وقال المقرر الخاص: "فيما تواصل المستوطنات الإسرائيلية التهام الأرض المفترض أنها مخصصة للدولة الفلسطينية المستقلة، يراقب المجتمع الدولي وأحيانا يعترض ولكنة لا يتخذ إجراء". وشدد على أن الوقت قد حان للمساءلة.

ووفقاً لبيان صحفي صادر نيابة عن السيد لينك فإن الإعلان الأخير يعني أن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على أكثر من ١٢,١٥٠ مستوطنة هذا العام. وذكرت مجموعة "السلام الآن" وهي من جماعات المناصرة، أن هذا هو العدد الأكبر من الموافقات الإسرائيلية السنوية منذ أن بدأت المجموعة تسجيل هذه الأرقام عام ٢٠١٢.

وقال الخبير الأممي المستقل "بينما علقت إسرائيل خططها في آب/أغسطس للضم القانوني للمستوطنات، فهي تواصل الضم الفعلي للأرض الفلسطينية عبر النمو الاستيطاني المتواصل". وأكد مايكل لينك أن كلا من الضم القانوني والفعلي للأرض المحتلة يعدان انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ونظام روما لعام ١٩٩٨ المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

وقال إن الإسراع بنمو المستوطنات يفاقم وضع حقوق الإنسان الصعب بالفعل.

وأضاف البيان أن مجلس الأمن الدولي أكد في ست مناسبات منذ عام ١٩٧٩، أن المستوطنات الإسرائيلية انتهاك صارخ وفق القانون الدولي وليس لها شرعية قانونية.

وطالب المجلس إسرائيل، في قراره رقم ٢٣٣٤، بالوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية. ولكن لينك أشار إلى أن المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط،

---

* **المصدر:** أخبار الأمم المتحدة

https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064822

أبلغ المجلس ١٤ مرة، منذ عام ٢٠١٧ أن إسرائيل لم تتخذ خطوات للوفاء بالتزامها بشأن الامتثال للقرار ٢٣٣٤.

وأعرب المقرر الخاص عن القلق البالغ أيضا لتعديل الولايات المتحدة اتفاقاتها العملية مع إسرائيل في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول للسماح بالتمويل المشترك لمشاريع في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وكانت الاتفاقات تسمح فقط بتمويل مشاريع داخل حدود إسرائيل المعترف بها دولياً وهي حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وقال المقرر الخاص إن هذه التغييرات في الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تنتهك القرار ٢٣٣٤، الذي يدعو جميع الدول الأعضاء، بالأمم المتحدة، إلى الإقرار بعدم قانونية المستوطنات وإلى التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وشدد مايكل لينك على أهمية القانون الدولي والالتزام به كي "نتجنب قانون الغاب". وفي هذا السياق أكد ضرورة المساءلة ووجود عواقب لعدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه الموافقات على بناء الوحدات الاستيطانية الجديدة، قال لينك إن عمليات الهدم الإسرائيلية للمنازل والممتلكات الفلسطينية تتزايد أيضاً.

ونقل المقرر الخاص عن منظمة "حق" الفلسطينية لحقوق الإنسان أن ١٧٧ منشأة فلسطينية قد هُدمت خلال تموز/يوليو، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وأن ما يقرب من ١٨٦ منشأة قد هدمت خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وقد أدى هدم المنشآت الفلسطينية الشهر الماضي إلى تشريد ١٣٦ فلسطينياً وتضرر سبل كسب الرزق لثلاثمئة فلسطيني، وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وشدد مايكل لينك على ضرورة إدراج المساءلة على الأجندة الدولية، وقال "يتعين حظر منتجات المستوطنات في الأسواق العالمية، ويجب مراجعة الاتفاقات القائمة والمقترحة مع إسرائيل، ودعم قاعدة بيانات الأمم المتحدة وتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/